مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية
ISSN :2600-6286 / E-ISSN :2661-7706
المجلد 06 / العدد: 02 (2022)
ص ص.(258-281)

تنمية مناطق الظل في الجزائر: الرهانات والتحديات

Shadow regions Development in Algeria: Stakes and Challenges

د. بوسكران فاطمة الزهراء [1]، مخبر السياسات التنموية و الانتقال الطاقوي في الجزائر
جامعة غليزان -الجزائر
fatimazohra.bousekrane@univ-relizane.dz

تاريخ الاستلام: 2022/07/31 تاريخ القبول: 2022/10/27 تاريخ النشر: 2022/12/27

الملخص:

تشكل مسألة تنمية مناطق الظل تحد كبير أمام صانع القرار الجزائري منذ الاستقلال وإلى غاية الآن، بسبب استمرار المشاكل التنموية في هذه المناطق، تتحدد أهمية الموضوع من الناحية العلمية في إمكانية مساهمة هذه الدراسة في إثراء المحتوى العلمي المتعلق بقضية تنمية مناطق الظل وإبراز جهود الدولة الجزائرية في سبيل تحقيق هذا الهدف، وهو ما يدفع للتساؤل حول مدى فعالية تلك السياسات والإجراءات التي اتخذتها الجزائر في سبيل تحقيق تنمية شاملة في هذه المناطق، والرهانات والتحديات التي تواجهها، وبعد الدراسة والتحليل توصلنا إلى نتيجة مفادها أن مخرجات النظام السياسي الجزائري ليست كافية لتحقيق تنمية شاملة بمناطق الظل.

الكلمات المفتاحية: مناطق الظل؛ التنمية؛ السياسات العامة، التحديات.

Abstract:

The issue of developing shadow regions has presented a significant challenge to the Algerian decision-maker since independence until now, due to their persistence of development problems. Besides, the subject's significance from the scientific point of view is determined by the possibility of this study's contribution to enriching the scientific content related to the issue of developing shadow regions and highlighting the Algerian state efforts so as to achieve this goal. This raises the question about the effectiveness of those policies and measures issued by Algeria in order to achieve comprehensive development in these areas, as well as the stakes and challenges it faces. Therefore, after a full consideration and analysis, we concluded that the outcomes of the Algerian political system are not sufficient to realize comprehensive development in the shadow regions.

Keywords: Shadow regions, Development, Public policies, challenges.

مقدمة:

سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى تحقيق تنمية وطنية شاملة تسمح بتطوير الدولة وتهيئة مختلف الأقاليم بشكل يضمن ظروف معيشية جيدة لجميع المواطنين ويحافظ على كرامتهم، لذا شرعت الحكومات المتعاقبة على مدار السنوات في وضع سياسات لدعم مسار التنمية إلى درجة أن أصبحت هذه الأخيرة من أهم أولوياتها، وبناء عليه حرصت الدولة الجزائرية على تشجيع الاستثمارات الحكومية ومختلف أشكال الدعم، إلا أنها واجهت مجموعة من الصعوبات والتحديات تمثلت في استفحال ظاهرة الفساد والبيروقراطية المرضية وسوء التسيير، كل هذه العوامل أثرت بشكل سلبي على مسار التنمية لكونها ساهمت في تعطيل المشاريع التنموية واختل بسببها الأساس الاقتصادي والاجتماعي، كما تزايدت مظاهر الهشاشة على مستوى البنى التحتية خصوصا في المناطق الأكثر فقرا وحرمانا والتي باتت تعرف في مرحلة ما بعد الحراك بمناطق الظل، هذه المناطق المهمشة لا تقتصر على الولايات الحدودية والمناطق النائية بل تنتشر حتى على هوامش الحواضر الكبرى.

ابتداء من سنة 2020 قامت الدولة الجزائرية بتخصيص ميزانية خاصة للنهوض بمناطق الظل بعدما أعرب الرئيس عبد المجيد تبون عن اهتمامه بهذه المناطق، وحث على ضرورة القيام بجملة من الإجراءات والتدابير الاستعجالية، تستهدف تنمية هذه المناطق وإعادة بعثها من جديد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا في إطار بناء جزائر جديدة.

أهمية الموضوع:

يعتبر موضوع التنمية من أكثر المواضيع والقضايا المثيرة للاهتمام التي تشغل بال الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين، والسياسيين والإداريين في الجزائر منذ فترة طويلة، لأنها الآلية التي يتم من خلالها الاستجابة لمتطلبات وحاجات سكان المناطق المحرومة والمهمشة (مناطق الظل).

وعليه تتحدد أهمية الموضوع من الناحية العلمية في إمكانية مساهمة هذه الدراسة في إثراء المحتوى العلمي المتعلق بقضية تنمية مناطق الظل والتحديات المرتبطة بها، وإبراز جهود الدولة الجزائرية في سبيل تحقيق التنمية بهذه المناطق.

أما من الناحية العملية فيمكن أن تساهم هذه الدراسة في مساعدة القائمين على هذه البرامج في إعادة النظر في التخطيط وفق متطلبات الواقع.

أهداف الدراسة:

لكلِ دراسة أهداف علمية(أكاديميّة) وأخرى عملية، حيث تصبو هاته الدراسة للوصول إلى هاته الأهداف وهي كالتالي:

- محاولة توضيح مفهومي التنمية ومناطق الظل وما يتصل بهما من مفاهيم لاسيما مفهوم التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية.
- رصد طبيعة وواقع التنمية في مناطق الظل.
- إبراز المشاكل والنقائص التي يعاني منها سكان مناطق الظل في الجزائر، ومن ثم فان الهدف الرئيسي يتمثل في رصد لمختف المؤشرات الدالة على عدم وجود تنمية شاملة في هذه المناطق وتأثيرها على المنطق التشاركي.
- تقييم سياسات الدولة الجزائرية الرامية لتنمية مناطق الظل.

إشكالية الدراسة:

باشرت الجزائر منذ بداية القرن 21 في العمل على تحقيق تنمية شاملة من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات القانونية والاقتصادية التي استهدفت بالدرجة الأولى دعم التنمية المحلية بولايات الجنوب والهضاب العليا، ومن ثم توسعت دائرة المناطق لتشمل مختلف مناطق الظل التي تعاني التهميش وتعرف ضعف في البنى التحتية والتي يجب ترقيتها ومعالجة الاختلالات فيها، وبناء عليه يمكننا صياغة المشكلة البحثية التالية:

ما مدى فعالية سياسات وبرامج الدولة الجزائرية المسطرة لتحقيق تنمية شاملة بمناطق الظل؟.

يتفرع عن هذه المشكلة البحثية مجموعة من الأسئلة الفرعية هي:

- ما المقصود بالتنمية ومناطق الظل؟
- ما هي أبرز برامج ومشاريع التنمية في مناطق الظل؟
- ما هي التحديات التي تواجه برامج الدولة الجزائرية الموجهة لتنمية مناطق الظل؟.

فرضيات الدراسة

برنامج تنمية مناطق الظل في الجزائر جاء وفق مقاربة سياسية استعجالية مما أفقده القدرة على خلق تنمية حقيقية ومستدامة في مناطق الظل.

- هناك عدم وضوح في تحديد مفهوم التنمية ومفهوم مناطق الظل مما ساهم في صعوبة تجسيد التنمية في أرض الواقع.
- تتجه الدولة الجزائرية نحو بناء خطة وطنية تولي أهمية لمناطق الظل ضمن مخططاتها تراعي مطلبية تحقيق التوازن التنموي.
- نجاح التنمية في مناطق الظل مرهون بتدابير الحكومة وجهود الجماعات البشرية التي تعيش في تلك الأقاليم مما يسمح بتجاوز التحديات.

المناهج المستخدمة:

انطلاقا من هذا وبغيَّة القيام بتحليل علميٌّ ومنهجي للموضوع كان لابُد من استخدام مجموعة من المناهج والاقترابات من أجل التقرب من الظاهرة محل الدراسة ومن المناهج ما يلي: المنهج الوصفي التحليليٌّ، والذي يهدفُ إلى الوصف الدقيق والمنظم، حيثُ يساعد في جمع المعلومات على الظاهرة محل الدراسة، وتحديد طبيعتها ومفهومها والعلاقة بين متغيراتها بغية الوصول إلى نتائج ذات قيمة علمية وموضوعيَّة يمكن تعميمُ نتائجها، كما

تم الاعتماد على المنهج التاريخي حيثُ يستخدمهُ الباحث من أجل رصدّ ومعرفة مختلف التطورات التي شهدتها السياسات المتعلقة بتنمية مناطق الظل. كما تم توظيف بعض المقاربات مثل المقترب البنيوي الوظيفي ومقترب علاقة الدولة بالمجتمع والمقترب الماركسي.

تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة ومحورين المحور الأول عبارة عن دراسة حول واقع التنمية في مناطق الظل قسمت إلى قسمين تضمن القسم الأول تحديد مفاهيم أساسية حول التنمية ومناطق الظل، والقسم الثاني تضمن المشاكل والنقائص التي تعاني منها مناطق الظل.

أما المحور الثاني يتضمن الحديث عن المشاريع الحكومية المسطرة لتنمية مناطق الظل. وينقسم أيضا لقسمين يتمحور القسم الأول حول حصيلة نشاطات الدولة الجزائرية لتنمية مناطق الظل 2020، أما القسم الثاني يتضمن مناقشة حصيلة المشاريع الحكومية الموضوعة لترقية مناطق الظل، ومن ثم الخاتمة.

المحور الأول: واقع التنمية في مناطق الظل

تحتل مسألة التنمية مكانة هامة لدى كافة دول العالم الثالث وذلك من خلال قضايا محاربة التهميش والإقصاء والعمل على ترقية المناطق الفقيرة، وهذا ما يدفعنا للتساؤل حول واقع مناطق الظل في الجزائر وكيفية تحديد هذه المناطق والتساؤل حول المشاكل التي يعاني منها سكان هذه المناطق، لذا سنعمل في هذا الجزء من الدراسة على تحديد مفهوم التنمية ومفهوم مناطق الظل، ومن ثم نعمل على تحديد المشاكل والنقائص التي يعاني منها سكان مناطق الظل.

أولا: مفاهيم أساسية حول التنمية ومناطق الظل

يتوجب على الباحثين قبل الغوص في موضوع البحث القيام بتحديد المفاهيم التي لها علاقة بالموضوع، وهذه خطوة مهمة وأساسية في البحث العلمي، وعليه قمنا في هذا الجزء بتحديد مفهوم التنمية، كما قمنا في الشق الثاني بتحديد مفهوم مناطق الظل.

1.1 مفهوم التنمية

لقد أصبحت الدراسات المتعلقة بالتخلف وقضايا التنمية تشكل جانبا كبيرا في أفكار الباحثين الاقتصاديين في الدول السائرة في طريق النمو، لكن وبالرغم من تزايد الاهتمام بالتنمية ومشروعية الغايات التي تسعى لتحقيقها تلك الدول إلا أن هناك غموض حول مفهوم التنمية، وقد ساهم هذا الغموض في إضعاف الجهود التنموية وفاعليتها.

مع ذلك سنقوم بتحديد بعض التعريفات التي قدمها الباحثون بخصوص التنمية ونذكر منها التعريف الذي ذكره الدكتور إحسان حفظي في كتابه علم اجتماع التنمية والذي يعرفها على أنها:

" هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع، ونجد مظاهرها في تلك السلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع، وتعتمد على التحكم في حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة للوصول بها إلى أقصى استغلال ممكن في أقصر فترة ممكنة، وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للغالبية من أفراد المجتمع" (حفظى، 2011، صفحة 32).

كما يعرفها الدكتور محمد محمود الجوهري في كتابه علم اجتماع التنمية بأنها:

"عملية تنطوي على توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل، خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت في السابق من فرص التقدم والنمو (الجوهري، 2010، صفحة 140).

كما عرفها هي عملية تتطلب توظيف كل الجهود لإخراج المجتمع من حالة الركود والتخلف على حالة التقدم والنمو، والتنمية لا تهتم بجانب واحد فقط كالجانب الاقتصادي فقط أو الاجتماعي أو السياسي بل تشمل كل جوانب الحياة باختلاف صورها وأشكالها ، كما أنها مجتمعية لكونها تشمل كل أطياف المجتمع وتسعى لخدمة الإنسان وتحسين أوضاع حياته. (اللطيف، 2011، صفحة 78).

من خلال التعريفات المقدمة نستنتج أن التنمية هي عملية مجتمعية شاملة وديناميكية، تستهدف تحسين الحياة في المجتمع المحلي وتتطلب توحيد جهود المواطنين والحكومة لمواجهة المشاكل العامة، وهذا لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن معطيات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وكذا مستويات أداء النظام السياسي ومؤسساته والأهداف التي يحددها لنفسه.

انطلاقا من هنا يمكننا تحديد مجالات التنمية كما يلي:

- التنمية الاقتصادية:

يتمحور تعريف التنمية الاقتصادية حول اعتبارها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسين في متوسط الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج.

يتفق الباحثون على اعتبار أن هدف التنمية الاقتصادية زيادة دخل الفرد، ويختلفون على وسائل تحقيق هذه التنمية وعقباتها والاستراتيجيات المناسبة للتغلب عليها (صدام، 2007، صفحة 40).

- التنمية الاجتماعية:

قد تعني عملية التوافق الاجتماعي وتنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع، أو إشباع الحاجيات الاجتماعية للإنسان والوصول بالفرد إلى مستوى معين من المعيشة وأسلوب الحياة.

وقد تعني عملية تغير موجهة يتحقق عن طريقها إشباع حاجات الفرد الاجتماعية والروحية، وقد أكد بعض المفكرين على أن التنمية الاجتماعية إنما هي عملية تغير حضاري في طبيعة المجتمعات التقليدية (الحسين، 2005، صفحة 80).

- التنمية السياسية:

هي من المفاهيم التي تتميز بالغموض ويرجع السبب في ذلك إلى التداخل بين هذا المفهوم ومفاهيم أخرى متصلة به مثل مفهوم التحديث السياسي، وفي هذا السياق يرى "غابريال ألموند" و "بنكام باول" أن التنمية السياسية تمثل استجابة النظام السياسي للتطورات في البيئة المجتمعية والدولية، وبالذات استجابة النظام لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة والتوزيع.

وقد عرفها "لوسيان باي" بأنها هي المتطلب السياسي للتنمية الاقتصادية، كما أنها تشير إلى أداء وإدارة الدولة، وقدرة النظام على بناء المؤسسات الديمقراطية وتدعيم الممارسة السياسية الديمقراطية عن طريق التعبئة السياسية للجماهير لدفعها إلى مزيد من المشاركة السياسية (الخزرجي، 2004، صفحة 138).

من خلال ما تقدم يمكننا أن نطرح تعريف عام للتنمية السياسية ونقول بأنها جزء من التنمية الشاملة وهي تلك العملية التي تهدف إلى إقامة نظام سياسي قادر على الاستجابة لمتطلبات أفراد المجتمع، وبناء المؤسسات الديمقراطية ويتبنى الممارسة السياسية الديمقراطية من خلال تحفيز المواطنين على المشاركة في حل المشكلات العامة.

- التنمية المستدامة:

لا يمكننا أن نتطرق للحديث عن التنمية ومجلاتها دون الحديث عن التنمية المستدامة والتي لا تقل أهمية عما ذكرناه سابقا، ونعني بها التنمية التي تلبي حاجات الأجيال الحالية مع الحفاظ على حاجات الأجيال القادمة، والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بصورة متوازنة اقتصاديا واجتماعيا، وثقافيا وعلميا وسياسيا وشعبيا، لتحقيق المصلحة والأهداف المشتركة في كل المجتمعات (الموسوي و عبد الله، 2015، صفحة 17).

2.2 التعريف بمناطق الظل

بعد انتخاب الرئيس عبد المجيد تبون في 12 ديسمبر 2019 أكد أنه سيشرع في إرساء قواعد جزائر جديدة وتوعد بمكافحة الفساد والقضاء على جل المشاكل التي يعاني منها المواطن الجزائري، كما توعد برفع الغبن على المناطق المحرومة والمهمشة، وأكد على ذلك في خطابه في اجتماع الحكومة ولقائه مع الولاة متعجبا من انتشار تلك المناطق وحجم المعاناة التي يعيشها سكان هذه المناطق، بعد مشاهدته شريطا عن واقع الظل والتهميش، ومن هنا بدأ يتداول مصطلح مناطق الظل في الأوساط العلمية والإعلامية.

على ضوء هذا الطرح بدأ يتضح لنا معنى مصطلح مناطق الظل والذي نعني به المناطق النائية والمعزولة التي تتميز بطبيعة موقعها الجغرافي كونها مناطق جبلية أو سهلية أو صحراوية ومناطق حدودية مع الدول المجاورة، تعاني من هشاشة حيث يشهد سكانها ظروفا معيشية صعبة ومزرية بسبب انعدام البنية التحتية الحيوية وأبسط ضروريات الحياة كالمسكن وشبكات الطرقات وشبكات الكهرباء والغاز وانعدام المياه الصالحة للشرب، ونقص كبير في عدد المدارس والمراكز الصحية وفي حالة وجودها لا تتوفر على الأجهزة والمعدات اللازمة وتقدم خدمات سيئة، وكل هذه المعطيات أدت إلى غياب التنمية (بسة، 2021، صفحة 11) .

كما يمكن تعريف مناطق الظل على أنها البلديات والقرى والأرياف الموجودة خارج التصنيف، تتقاطع فيها مشاكل غياب الأساسيات والنقص الواضح في التغطية الكهربائية والغاز وغياب الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب، وانعدام الرعاية الصحية، إضافة إلى بعد مراكز التعليم وغياب شبه تام لوسائل الترفيه (كرمية، 2021، صفحة 46).

ثانيا: المشاكل والنقائص التي تعاني منها مناطق الظل

تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من 08 مليون جزائري من مجموع عدد السكان المقدر ب 45 مليون نسمة يعيشون في ظروف معيشية صعبة في مناطق فقيرة في الأرياف والمناطق الحدودية وفي هوامش المدن الكبرى، سنقوم في هذا الجزء من الدراسة بمحاولة تحديد المشاكل التي يعاني منها سكان هذه المناطق.

1.1 ضعف الخدمات في مناطق الظل:

لقد فشلت الدولة الجزائرية في العهود الماضية في إقامة نمط توزيع منتظم وعادل للاستثمارات في كل ربوع البلاد، وهو ما أسفر عن وجود العديد من المناطق التي تعاني التهميش الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما يتضح عند النظر لمؤشرات تتعلق بمستوى الخدمات والمرافق ومؤشرات الصحة والتعليم وغيرها، حيث نجد مناطق تفتقر للمرافق الضرورية في مجال الصحة وتشهد ضعف الفرص التعليمية المتاحة خاصة فيما يتعلق بمتابعة التعليم الجامعي، كما تفتقر لفضاءات الترفيه وشبكات الكهرباء والغاز وتهيئة الطرقات حيث توجد العديد من البلديات في عزلة تامة.

2.1 ضعف الموارد المحلية:

تعاني جل مناطق الظل في الجزائر من ضعف في تحصيل مواردها المحلية، إذ أن العديد من البلديات الموجودة في الحدود مثلا لا تغطي مداخيلها المحلية حجم احتياجات سكانها المحليين، وترجع أسباب ضعف الموارد المحلية في مناطق الظل خاصة الحدودية إلى ضعف البنيان الزراعي والصناعي والسياحي.

3.1 ارتفاع نسبة البطالة وزيادة معدلات النزوح:

إن ارتفاع نسبة البطالة في مناطق الظل أدى إلى زيادة معدلات النزوح من هذه المناطق، بشكل يحرمها من قوتها البشرية العالية ويخلق مجتمعات عشوائية داخل الحواضر الكبرى، ولقد شهدت الجزائر انتشار واسع للبناء الفوضوي داخل الحواضر الكبرى في السنوات الماضية.

4.1 تدني مستوى المعيشة:

إن تحقيق تنمية غير متوازنة أيا كانت أسبابها سواء بسبب ضعف الموارد أو عدم التجانس الجماعي بين السكان، يؤدي إلى التوزيع غير المتكافئ للدخل والثروة وإلى انتشار الفوارق داخل المجتمع، وهو ما يخلق مشكلة تقسيم الطبقات التي تحدث عنها كارل ماركس في كتاباته، فعدم المساواة في الادخار والاستثمار يتسبب في ضعف القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة والفقيرة والتي تكون غير قادرة على الاستهلاك بسبب انخفاض معدل الأجور أو دخل رأس المال، مع أن مداخيل الدولة ليست متدنية لاسيما بعد ارتفاع أسعار البترول. (Abuiyada, 2018, pp. 115-11)

من جانب آخر إن تدني مستوى المعيشة لدى السكان خاصة في المناطق الريفية معناه خلق المزيد من الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية الكبرى، بالتالي زيادة معدلات الفقر، مما يفضي إلى مشاكل أكثر خطورة تتمثل في الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر والتهريب وتجارة المخدرات. (Rana, 2018, p. 3037).

5.1 - تدهور البيئة الريفية:

نحن حينما نتحدث عن الريف نتحدث عن جزء أساسي من مناطق الظل، فهذه المناطق تعاني سواء من ناحية المشاكل الصحية كإهمال وحدات الصرف وتلوث مياه الشرب وعدم توافر الشروط الصحية، أو من خلال تسلل المشروعات الصناعية الملوثة للبيئة إليها وهو الأمر الذي أضر بسكان هذه المناطق وبالأراضي الزراعية.

6.1 مشاكل تنظيمية وتقنية:

تتجسد هذه المشاكل مجتمعة في عدم التجسيد الفعلي للامركزية الإدارية والديمقراطية على المستوى الوطني، فعملية تنفيذ ومتابعة خطط التنمية عامة والتنمية المحلية خاصة أمر في غاية الأهمية لنجاح هذه الخطط في تحقيق أهدافها والوصول إلى غاياتها، وبذلك فان لامركزية التخطيط غير مجسدة كما ينبغي في جميع ربوع الوطن، منها ما هو مرتبط بغياب التكوين ووسائل الإصلاح ورفع كفاءة الموارد البشرية على مستوى الجماعات المحلية، ومنها ما هو مرتبط بالبيروقراطية في التسيير والتهرب من المسؤولية (كرمية، 2021، صفحة 50).

7.1 غياب استراتيجية واضحة للتنمية

في الغالب تكون السياسات العامة التنموية وفقا لرؤية أحادية تحملها النخبة الحاكمة، أو وزير قطاع معين ويتم تنفيذها على كل أقاليم الوطن دون مراعاة خصوصية كل إقليم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما إن أي غموض للتصور يمكن أن يترتب عليه تخبط في رسم وتوجيه كثير من سياسات التنمية وهو الأمر الذي ينعكس على رسم سياسات تنموية لا تتناسب وحاجات المجتمعات المحلية، والمحصلة النهائية لذلك فشل في عمليات التعبئة الجماهيرية والمشاركة في إحداث التغيير المستهدف، وعليه تظل

عمليات التنمية بعيدة عن الاقتناع الجماهيري أو متخلفة عن المطالب الحيوية الأساسية لإحداث التغيير والتجديد في الدولة ككل مع احتمال وقوع المشروعات التنمية في شراك المظهرية التنموية دون مواجهة المشاكل ذات الطابع الجماهيري ولهذا لابد أن تكون للتنمية رؤية علمية (أحمدمصطفى، 2011، الصفحات 178-179).

8.1 ضعف الآليات الديمقراطية:

تهميش المواطنين في مناطق الظل يفاقم ظاهرة الاغتراب السياسي الذي يحرم المواطنين من المشاركة في تدبيرِ الشأنِ العام والمحلي، وتتبع مساءلة عمل المؤسسات التمثيلية وإعداد وتقييم السياسات العمومية، في إطار ما يعرف بالديمقراطية التشاركية. (أعبوشي، صفحة 17) .

وهذا ما أثبته الواقع السياسي في الجزائر إذ يعد انخفاض نسب المشاركة في الانتخابات على عدم ثقة المواطن في الدولة لعدة أسباب نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر تراجع مصداقية المجالس المنتخبة وأداءها (كبسي، 2020، صفحة 17).

يرى رائد مقاربة علاقة الدولة بالمجتمع جويل ميغدال (Joel Migdal) أن الدولة هي جزء من المجتمع لذا لا ينبغي لقادتها تجاهل أو التحايل على بعض الأطراف داخل المجتمع فكرة الدولة ضد المجتمع هي فكرة مرفوضة، حقيقة يوجد تنافس بين الدولة والمجتمع كل منهما يسعى للسيطرة على الآخر فالدولة تسعى إلى السيطرة والضبط الاجتماعي من خلال تحقيق المشاركة والحصول على الشرعية وليس الاستبداد كما يعتقد قادة دول العالم الثالث (Migdal, 2004, p. 63).

المحور الثاني: المشاريع الحكومية المسطرة لتنمية مناطق الظل

استمرت الدولة الجزائرية في رفع شعارات التنمية الشاملة، والأمثلة كثيرة من القوانين والمنشورات الرسمية، كما كانت تصريحات المسؤولين منذ عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة تؤكد على تنمية وتهيئة مختلف الأقاليم ويؤكدون على عدم أولوية مناطق على أخرى، بالتالي في هذا الجزء سنتناول الحديث عن البرامج والمخططات التنموية المحلية التي وضعت لترقية مناطق الظل ومن ثم نعمل على تقييمها ومحاولة تحديد التحديات التي يمكن أن تواجه تحقيق الهدف المنشود.

أولا: حصيلة نشاطات الدولة الجزائرية لتنمية مناطق الظل 2020.

تمثلت البرامج والمخططات التنموية المحلية منذ عهد الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة في المخططات والبرامج ذات الطابع الوطني مثل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم آفاق 2010-2025، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، المخطط التوجيهي لتهيئة الموارد المائية والمخطط الوطني للمياه (حروش نور الدين، رفيقة حروش، 2021، صفحة 491).

يوجد كذلك البرامج التنموية الاقتصادية الداعمة لمسار التنمية المحلية مثل برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 وبرنامج التنمية الخماسي 2010-2014، برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، هذا ووضعت برنامج تنموية خاصة بمناطق الجنوب والهضاب العليا والمناطق الحدودية ولكنها لم تكن كافية أو لنقل لم تنفذ بالشكل المطلوب أو بقيت حبرا على ورق لهذا تعمقت وازدادت الاختلالات والفوارق المجالية في الجزائر (حروش نور الدين، رفيقة حروش، 2021، الصفحات 492-493).

وعاد الحديث عن مسألة تنمية مناطق الظل بعد تولي الرئيس عبد المجيد تبون الرئاسة، حيث أكد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية السيد كمال

بلجود على أهمية التخطيط وتحديد الأهداف في مجال التنمية، وضرورة القضاء على كل أشكال الفوارق واللامساواة في مجال التنمية، والعمل في إطار التنمية المستدامة على تعزيز المناطق الحدودية المعزولة، ومناطق الظل والمناطق الجبلية وذلك لتحسين جاذبيتها ولخلق فرص استثمار متعددة.

وعليه نشرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية حصيلة نشاطها الخاص بتنمية مناطق الظل لسنة 2020 كالتالي:

اعتمدت وزارة الداخلية مقاربة شاملة لتحقيق التنمية عبر جميع ولايات الوطن ومدمجة بإشراك المواطنين وبالتنسيق مع القطاعات المعنية، ومساهمة المصالح التقنية على المستوى المحلي، ضبط مخطط تنموي استراتيجي من خلال أربعة أهداف:

1- تلبية احتياجات السكان من المياه الصالحة للشرب.
2- تعميم الربط بالطاقة الكهربائية والغاز.
3- فك العزلة عن مواطني المناطق النائية والجبلية.
4- تحسين ظروف تمدرس الأطفال.

بناءً عليه تم القيام بجملة من العمليات تمثلت في إحصاء عصري وتشاركي لمناطق الظل، وتطوير نظام معلوماتي على المستوى المحلي يحتوي 16 معيار للتقييم، بالإضافة إلى برمجة العمليات بإشراك المواطنين والجمعيات المحلية، وتم إحصاء 13587 منطقة ظل يبلغ عدد سكانها 8 مليون نسمة.

كما تم تجنيد 188.42 مليار دينار من خلال إعادة توجيه البرامج المسجلة سابقا على عاتق صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، وميزانيات الجماعات المحلية والمخططات البلدية للتنمية؛ هذا وقد حظيت المناطق الجبلية والنائية والمعزولة على 12.841 عملية (العمرانية، 2021).

فعليا بحسب ما نشرته وزارة الداخلية تم استلام فعلي ل 7276 عملية من أصل 8143 مسجلة بعنوان سنة 2020 بنسبة 89.35 %، سنحددها في الجدول التالي.

الجدول رقم 01: المشاريع المنجزة في مناطق الظل حسب عدد من المؤشرات.

المؤشر	المشاريع المنجزة.
فك العزلة	**تضمنت القيام ب1641 عملية تمثلت في:** *دعم شبكة الطرق بإنجاز 1323 كم جديدة. *إعادة تأهيل ما يفوق 2800 كم. *فتح 884 كم من المسالك بالمناطق المعزولة.
التموين بالمياه الصالحة للشرب	**تضمنت القيام ب1409 عملية تمثلت في:** *تعزيز شبكة المياه بإنجاز 2700 كم جديدة. *إعادة تأهيل 495 كم. *ربط أكثر من 173 الف منزل بشبكة المياه. *استفادة ما يقارب 870 الف نسمة.
تحسين ظروف التمدرس	**تضمنت القيام ب 1028 عملية تمثلت في:** *انجاز 84 مطعم مدرسي واعادة تأهيل 51 مطعم. *استفادة اكثر من 186 الف تلميذ. *دعم الحضيرة النقل المدرسي ب 471 حافلة جديدة. *استئجار 515 حافلة. *انجاز 375 قسم وتأهيل 298 مدرسة.
التطهير	**تضمنت القيام ب 1026 عملية تمثلت في:** *تأهيل 1100 كم من شبكة التطهير.

	*ربط أكثر من 79 الف منزل بالشبكة. *استفادة ما يقارب 398 الف نسمة.
ربط بشبكة الكهرباء	**تضمنت القيام ب 685 عملية تمثلت في:** *انجاز 2180 كم جديدة من شبكة الكهرباء. *ربط أكثر من 33 الف منزل بالشبكة. *استفادة ما يقارب 166 الف نسمة *تجهيز 2531 منزل ب 860 لوحة شمسية.
الإنارة العمومية	**تضمنت القيام ب 482 عملية تمثلت في:** *انجاز ما يعادل 600 كم جديدة من شبكة الإنارة العمومية وإعادة تأهيل 253كلم.
التموين بالغاز	**تضمنت القيام ب 394 عملية تمثلت في:** *انجاز 2055 كم جديدة من الشبكة. *تموين اكثر من 56 الف منزل بالغاز. *استفادة ما يقارب 284 الف نسمة.
صحة جوارية	**تضمنت القيام ب 250 عملية تمثلت في:** *انجاز 32 قاعة علاج جديدة. *إعادة تأهيل 175 قاعة أخرى.
مساحات ترفيه	**231 عملية.**
المخاطر الطبيعة	**60 عملية.**
التغطية الأمنية	**45 عملية.**
النقل العمومي	**23 عملية.**

مكافحة التصحر.	02 عملية.

المصدر: (العمرانية، 2021).

ثانيا: تقييم حصيلة المشاريع المنجزة في مناطق الظل والتحديات التي تواجه التنمية.

رغم السياسات المسطرة وأهمية المشاريع سالفة الذكر والتي بلغت نسبة الإنجاز فيها 62 % بحسب ما ذكره المكلف بمهمة برئاسة الجمهورية إبراهيم مراد حسب ما نشرته وكالة الأنباء الجزائرية (مراد، 2021)، تبقى هذه الحصيلة غير كافية فعدد مناطق الظل المحصاة بلغ 13587 منطقة، بصراحة تحقيق التنمية الشاملة في مناطق الظل يشكل تحد كبير أمام الدولة الجزائرية لاسيما في ظل الضائقة المالية والأزمة التي شهدتها الدولة على غرار باقي دول العالم بسبب جائحة كورونا، وحتى يتم إنجاز كل المشاريع المسطرة يجب أن توفر الدولة غلاف مالي كبير جدا وهذا أمر صعب في ظل تبعات الحرب الروسية-الأوكرانية، والتي تنذر بانفجار أزمة غذاء خصوصا أن الجزائر من أولى الدول الإفريقية التي تستورد القمح.

ما إن لم تحقق الدولة الجزائرية مختلف المشاريع المسطرة وتلبي مختلف حاجيات سكان مناطق الظل يصبح الحديث عن التنمية في الجزائر حديث عبثي، لأنه لا يمكن أن يتحقق إلا بتدارك كل النقائص المسجلة في مختلف المؤشرات التي ذكرت في الجدول، والتي تفضي إلى حصول أكبر عدد ممكن من المواطنين الذين يعيشون في المدن والمناطق الريفية الجزائرية التي تعاني من العزلة والتهميش والإقصاء على مختلف الضروريات التي يتطلبها العيش الكريم.

معنى هذا أنه لازال أمام الدولة الجزائرية أشواط كبيرة حتى تتمكن من تحقيق التنمية الشاملة، لهذا عليها تكثيف الجهود أكثر ووضع سياسات مدروسة بشكل جيد وتنفيذها

بشكل صحيح مع احترام الوقت، لأن ضعف التنمية وما ينتج عنها يشكل تهديد على النظام السياسي ووحدة الدولة.

وفق رؤية المنهج الوظيفي يتكون النظام السياسي من عدة أبنية تؤدي وظائف متعددة ضرورية لاستمراره، وحتى تستمر هذه الأبنية في أداء وظائفها يجب أن تطور عبر أدائها الوظيفي مجموعة قدرات من بينها القدرة التوزيعية، بمعنى القدرة على توزيع الموارد المجتمعية على الأفراد والجماعات والأقاليم بالشكل الذي يتضمن تحقيق العدالة والتوازن، وعليه إذا كانت الأبنية السياسية أدائها الوظيفي ضعيف ولم تستطع تطوير القدرة التوزيعية فهذا يؤثر على استقرار النظام السياسي واستمراريته (الخزرجي، 2004، صفحة 64).

من ناحية أخرى يجب أن نشير إلى نقطة مهمة وهي أن استمرار المشاكل في مناطق الظل في خضم التهديدات التي تأتي من البيئة الخارجية قد تدفع بالمواطن للانتفاض ويمكن أن نشهد حراك شعبي أقوى من حراك 2019، وحتى يمكن أن لا يحافظ على السلمية ويتم استخدام العنف، هذا السيناريو وارد وعلى النظام الحالي أن ينتبه لذلك فقبل حراك 2019 كانت السلطة تتحكم في الفضاء السياسي لدرجة أن المعارضة قد أصبحت تبدو وكأنها جزء من النظام تقوم بإضفاء الشرعية باستمرار لممارسات السلطة التي تشتكي منها (كبسي، 2020، صفحة 19).

ولكن استطاع الشعب أن يخرج إلى الشارع ويمنع العهدة الخامسة، قد يرى البعض أن نظام بوتفليقة لم يكن ليبتعد عن الواجهة لولا صراع الأجنحة ودور رجال الخفاء في إزاحته، ولكن في جميع الأحوال لا يمكن لأحد أن ينكر أهمية ضغط الشعب، بالتالي من مصلحة النظام الحالي إذا أراد أن يحافظ على بقائه واستمراره أن يعمل بشكل جدي للقضاء على المشاكل التي يعاني منها سكان مناطق الظل، إلى جانب القيام بإصلاحات

سياسية واقتصادية مع ضرورة إصلاح المنظومة القانونية من أجل ترشيد الممارسات السياسية.

أما فيما يخص الوحدة الوطنية يؤدي عدم التزام الدولة بتحقيق تنمية شاملة إلى أزمة مواطنة فمن الطبيعي أن يؤدي عدم إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين في مناطق الظل إلى تآكل الإحساس بالمواطنة، وما ينتج عنها من رفض المواطن القيام بالواجبات مادامت حقوقه مسلوبة، ويمكن حتى الهروب من المجتمع والدولة والبحث عن مواطنة جديدة.

دون أن نغفل على دور الإعلام في تهميش المواطنين الذين يسكنون خارج العاصمة وتركيز البرامج الإعلامية على المواطن العاصمي، كل هذه السلوكات يمكن أن تدفع بالمواطن للتمرد على الدولة والخروج عليها خاصة وأن الجزائر بلد فيه تنوع إثني، فيمكن للبعض الاحتماء بجماعات أخرى أو يتم توظيفهم من قبل قوى خارجية لضرب الوحدة الوطنية وتفتيت الدولة الجزائرية لكيانات صغيرة.

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

*يؤكد واقع التنمية في الجزائر على وجود مشاكل عامة واختلالات اقتصادية واجتماعية في مناطق الظل.

نحن حينما نتحدث عن المشاكل المتعلقة بالتنمية لا نتحدث عن مؤشر واحد ولكن هناك مجموعة من المؤشرات المتنوعة كتوزيع الثروة، البطالة، الممارسات السياسية، التعلم، المستوى الثقافي، الحالة الصحية، البنى التحية، الهياكل الأساسية، وحالة الضعف هذه لم تأتي من فراغ وإنما تكونت بناء على مجموعة من الأسباب من بينها عدم المساواة، والتوزيع غير المتكافئ للموارد والاستثمارات، الرؤية التكنوقراطية للمخططات

التنموية، غياب استراتيجية واضحة للتنمية، وهيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي والتركيز الإداري من الناحية التنفيذية.

كل هذه العوامل أدت إلى غياب الاستغلال الأمثل والميزة التنافسية للمحيط التنموي، حيث لم تترجم الدولة كافة إمكانياتها المادية والاقتصادية والبشرية لخدمة التنمية على كامل المناطق وعلى جميع المستويات، مما أنتج العديد من المناطق الفقيرة البعيدة عن مظاهر التنمية المحلية.

تحاول الحكومة الحالية إيجاد حلول لأجل تحقيق تنمية فاعلة من خلال وضع مخططات تنموية لترقية مناطق الظل ورفع الغبن عن سكان هذه المناطق، تم تحقيق جملة من النتائج ولكنها ليست كافية لذا يجب على الدولة تكثيف الجهود ووضع برامج أكثر إلى جانب القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية، مع ضرورة إصلاح المنظومة القانونية من أجل ترشيد الممارسات السياسية وإلا ستنتج أزمة مواطنة تؤثر على استقرار النظام السياسي واستمراريته من جهة وتؤثر على الوحدة الوطنية من جهة أخرى.

التوصيات:

التوصيات التي يمكن أن نقدمها بخصوص هذا الموضوع هي:

- توسيع دائرة الاستثمارات والزيادة في عدد المشاريع الاقتصادية مع احترام الوقت المحدد لإنجاز المشاريع المحدد سلفا وعدم إهدار المال العام.
- الاستعانة بخبراء محليين أو أجانب للتخطيط بشكل جيد.
- تضافر الجهود بين مختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وإشراك المواطنين واستشارتهم في إطار الديمقراطية التشاركية.

قائمة المصادر والمراجع:

1/ المراجع باللغة الأجنبية:

1- Abuiyada, R. (2018). Traditional Development Theories have failed to Address the Needs of the majority of People at Grassroots Levels with Reference to GAD. International Journal of Business and Social Science, 09(09).

2- Migdal, J. (2004). State in Society; Studying how States and Societies Transform and constitute one anothe. Cambridge: Cambridge University Press.

3- Rana, R. (2018). Policy Initiative for Balance Regional Development and Growth. Scientific Research Publishing.

2/ المراجع باللغة العربية:

4- إبراهيم مراد. (2021). مناطق الظل: إنجاز 62 % من المشاريع الموجهة لمناطق الظل والانطلاق في أخرى قريبا، وكالة الأنباء الجزائرية. تاريخ الاسترداد 22 06, 2022، من متاح على https://n9.cl/y4qjr

5- أسماء بوخروبة. (2022). سياسة التوازن الجهوي في الجزائر . محلة الحقوق والعلوم السياسية، 9(1).

6- اسماعيل قيرة وآخرون. (2009). مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

7- BIBLIOGRAPHY \3073 ا إحسان حفظى. (2011). علم اجتماع التنمية. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية للنشر.

8- إحسان محمد الحسين. (2005). علم الاجتماع الاقتصادي. عمان: دار وائل للنشر.

9- حصيلة النشاط الخاص بمناطق الظل لسنة 20202021

10- محمد محمود الجوهري. (2010). علم اجتماع التنمية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

11- يوسف صدام. (2007). دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي. 40. كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر.

12- الجامعة المستنصرية. (2020). المحاضرة الرابعة أنواع التنمية المحلية وعواملها، اطلع عليه في 14 /07/. تاريخ الاسترداد 14 07, 2022، من متاح على https://n9.cl/vbt5y

13- الحسين أعبوشي. (بلا تاريخ). دليل إلى الدولة المدنية . المغرب: الحركة الشبانية لمنتدى بدائل المغرب.

14- ثامر كامل الخزرجي. (2004). النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجية السلطة . عمان: دار مجدلاوي.

15- حروش نور الدين، رفيقة حروش. (2021). التنمية المحلية في الجزائر بين نمطية البرامج وخصوصيات الأقاليم". المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية(20).

16- حميدي وهاب. (2021). النموذج الغذائي الجزائري: تقييم الراهن وآفاق التطور . تاريخ الاسترداد 20 05, 2022، من مؤسسة فرادريش ابرت: متاح في الانترنت على https://n9.cl/3h95i

17- رشاد أحمد عبد اللطيف. (2011). التنمية المحلية .

18- صفاء عبد الجبار الموسوي، و محمد فريد محسن مهدي الكناني عبد الله. (2015). إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة. عمات: دار الأيام للنشر والتوزيع.

19- فاتح حاجي. (2018). "الجهوية في الجزائر: الواقع والآفاق". مجلة العلوم الاجتماعية(26).

20- فتيحة كرمية. (2021). دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في مناطق الظل دراسة حالة بلدية برج بوعريريج . مذكرة ماستر غير منشورة. الجزائر، جامعة البشير الابراهيمي بوعريريج.

21- محمد ساسي. (2021). "تهيئة الإقليم: تعديل المفهوم وتحديد معايير التخطيط المجالي -دراسة تحليلية ونقدية- . مجلة التعمير والبناء(03).

22- محمد كمال مصطفى. (بلا تاريخ). الطريق إلى التنمية الفاعلة . القاهرة: مؤسسة فرادريش ابرت.

23- مريم أحمدمصطفى. (2011). دراسات في التغير واتنمية في الدول النامية. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

24- موقع فنك. (2020). السكان في الجزائر. تاريخ الاسترداد 12 05, 2022، من موقع فنك: متاح على https://n9.cl/2wkrt

25- نور الدين كبسي. (2020). الحراك الشعبي الجزائري النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي. تلمسان: النشر الجامعي الجديد.

26- وردة حدوش، سامي بسة. (2021). ماهية مناطق الظل وقراءة في وضعية البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل . مجلة السياسة العالمية.

27- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية. (2021). حصيلة النشاط الخاص بمناطق الظل لسنة 2020 . تاريخ الاسترداد 14 05, 2022، من متاح في الانترنت على : https://n9.cl/3h95i